إن كان القانون لا يحمي المغفلين .. فمن للمستغفلين ؟

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 13 أغسطس 2017

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

يروى أن شخصًا أمريكيًا فقيرٌ جدًا، ولكنه فكر ذات يوم أن يصبح غنيًا، ولكن كيف ؟ لم يكن هذا الرجل يملك من النقود الكثير كلها حفنة من الدولارات التي يمتلكها فقط وهي التي في جيبه والتي يمكنه أن يصرفها اليوم على وجبة الغداء، ومع ذلك كانت تراوده فكرة أن يصبح غنيًا في طفرة وقفزة جبارة، ومرة أخرى كيف يمكنه ذلك ؟

واتته فكرة، ولكن كيف يمكن تنفيذها ؟ استدان مبلغًا من المال، فذهب إلى واحدة من تلك الجرائد اليومية التي تنشر الإعلانات اليومية المبوبة، فكتب في الإعلان جملة واحدة لا غير «لكي تصبح مليونيرًا أرسل لي 1 دولارا على العنوان التالي.. وذكر عنوانه». ومن المعروف عن الشعب الأمريكي أنه من الشعوب التي تحب المال حبًا جمًا، لذلك لم يتردد الكثير منهم في إرسال دولار واحد إلى العنوان المنشود بغيًا أن يصبح مليونيرًا نظير هذا الدولار، وبالفعل فبعد 8 أيام غدا صاحبنا مليونيرًا وحقق حلمه، ولكن ثار الناس عليه وتقدموا للقضاء بدعوات عديدة ليتم الحكم عليه، وعندما

نظر القاضي وسمع كل المرافعات وكل الحجج، ابتسم وقال جملته المشهورة: «القانون لا يحمي المغفلين»، فذهبت الجملة مثلاً.

واليوم أصبح الجميع – وخاصة المؤسسات التي يقع ضحيتها البسطاء من الناس الذين يحملون في جوفهم قلوبا بيضاء، فلا يفكرون أو يعتقدون أن تلك المؤسسات تخدعهم – يطنطنون ويرددون هذه العبارة بصورة سمجة كلما وقع ضحيتها أحد الأفراد، وحتى أدلل على هذا الكلام سأروي لكم ثلاثة حكايات وصلت إلى مسامعي خلال الشهور القليلة الماضية.

الحكاية الأولى: يقول صاحبها ذهبت لشراء سيارة لابنتي بعد تخرجها من المدرسة بفترة، إذ أنها تحتاج إليها في غدوها ورواحها من وإلى الجامعة، ومن الطبيعي قمت بالتوقيع على الكثير من الاستمارات والاتفاقيات وكذلك تم تأمين السيارة في واحدة من شركات التأمين الوطنية، انتهت المعاملة خلال بضع أيام واستلمنا السيارة.

وبعد ثلاث سنوات تعرضت ابنتي – كما يقول صاحب القصة – لحادث سيارة، فذهبت إلى شركة التأمين، حيث أني قد قمت بالتأمين الشامل على السيارة، للمطالبة بإتمام عملية التصليح والصيانة وما إلى ذلك من إجراءات، وهناك صدمني الموظف إذ قال لي: يجب دفع مبلغ 10٪ من قيمة التصليح. استغربت فقلت: لماذا؟

فأنا أدفع كل سنة المبلغ كاملا والسيارة على التأمين الشامل، فلماذا أدفع 10٪ من قيمة التصليح؟ فقال: هذا هو القانون.

فاحترت كيف يمكن أن يحدث ذلك، فقلت له: عن أي قانون تتحدث؟ أعطني أنظر إلى هذا القانون. فأخرج كتيبا صغيرا من الدرج مكونا من 16 صفحة مكتوبا فيه بالضبط ما قاله. فقلت له: ولكن لم يذكر لي أحد منكم أي شيء عن هذا أثناء توقيع الاتفاقية معكم لتأمين السيارة! فالتفت إليّ وكأنه يقول (القانون لا يحمي المغفلين)، فقال: هذه مشكلتك أنت، حيث أنك لم تسأل على الرغم من أن هذا الأمر يعرفه كل الناس.

يواصل صاحب المشكلة: نعم في الحقيقة لم يسعفني الوقت – ربما – أن اقرأ كل تلك الأوراق التي وضعت أمامي ذلك اليوم، أو ربما لم توضع في الأصل أمامي، فإني أرى هذا الكتيب لأول مرة في هذا اليوم، وهل من المفترض أن أعرف كل قوانين التأمين حتى ينصفني القانون ؟ لماذا لم يقم الموظف حال الاتفاق معي بتوضيح مثل هذه الأمور والعديد من الأمور الأخرى؟ لماذا لم ينصحني بالقراءة والتأني قبل التوقيع، هل لأنه يريد خداعي على حساب الشركة التي يعمل فيها؟ في هذه الحالة هل أنا مغفل أم مستغفل ؟

الحكاية الثانية: تقول بطلتها؛ أردت أن أفاجئ زوجي بمناسبة عيد ميلاده فكان في ذهني شراء تلفون جديد له، فذهبت مع صاحبتي

إلى واحدة من شركات الاتصالات التي تقدم العروض المغرية، فجاء الموظف ولمع لنا عروضهم وكيف يمكن الدفع الشهري وبالأقساط المريحة جداً لشراء أفضل أنواع التلفونات الذكية، وقام بمدح أسلوب الشركة وخطواتها الجبارة في اتخاذ مثل هذه الخطوات إذ أنها تعرف – أي الشركة – أنه يصعب على الكثير من المواطنين دفع المبالغ نقداً، لذلك فكرت الشركة في أسلوب الدفع بالتقسيط من أجل التسهيل على الجمهور في اقتناء تلفون ذكي، لأنه.. ولأنه..

تقول: واستمر يمدح ويكيل الشكر والثناء على الشركة، وعندما قمنا باختيار نوع التلفون تحول مدحه من الشركة وانصب على اختيارنا الذكي في اختيار هذه النوعية الرائعة من التلفونات الذكية.

أخذت التلفون وهو في علبته الجميلة، بعد أن قمت بالتوقيع على العديد من الأوراق التي لم يسعفني الوقت لقراءتها، وفي المقابل لم يقم الموظف بشرح ما جاء في كل هذه الأوراق، فأخذت التلفون وقمت بتغليفه بورق السلوفان الملون وقدمته لزوجي في حفلة عيد ميلاده، ثم جاءت الفكرة بعد أن ذهبت السكرة، وبدأت بدفع الأقساط الشهرية لفترة من الزمن، وفي فترة – حوالي شهرين – عجزت عن الدفع، على أن أعوض الشركة عندما يتسنى لي ذلك.

ولكن – كما تقول بطلة القصة – وفي ذات يوم جاءتني مكالمة من رجل وبعد أن رحبت به أوضح أنه من شركة محاسبية وأنه مكلف من قبل شركة الاتصالات لمقاضاتي بسبب التأخير لمدة شهرين في دفع قسط التلفون، ثم أردف قائلاً إن المبلغ كذا دينار، فقلت له: هل تمزح؟ أن المبلغ الذي ذكرته يزيد عن قيمة التلفون بالضعف فكيف يمكن ذلك؟ فقال: هذا هو القانون، وأنت قد وقعت على الأوراق التي تسمح لنا بمقاضاتك نيابيًا إن لم تدفعي في غضون عدة أيام، ثم أغلق التلفون.

تواصل وتقول: صعقت، فكيف يمكنني دفع مثل هذا المبلغ وأنا لم أتمكن من دفع أقساط التلفون التي لا تزيد عن بضع دنانير؟ ماذا أفعل؟

تقول: ذهبت إلى شركة الاتصالات للاستفسار عن هذه المكالمة التي قد تكون مزحة حاول أحدهم أن يضحك عليّ، فأخبرني موظف الشركة أنها مكالمة حقيقية وأنه يمكن تحويلي إلى المحاكمة إن لم أقم بدفع المبلغ المذكور، فقلت له: ولماذا أدفع مثل هذا المبلغ؟ فهذه الشروط الجزائية لم تذكر سابقًا أثناء توقيعي للعقد الذي بيني وبينكم. فابتسم الموظف وكأنه يقول لي (القانون لا يحمي المغفلين).

وأنا أتساءل الآن: لماذا لم يخبرني موظف الشركة بالشروط الجزائية بعد أن استغرق كل وقته في إطلاق المديح على شركته

وذكاءنا في اختيار التلفون ؟ هل هكذا تخدم الزبائن ؟ لماذا لا يحميني القانون وأنا هنا مستغفلة ولست مغفلة ؟

الحكاية الثالثة: قال لي صديقي؛ سافرت في رحلة عمل إلى واحدة من دول الخليج العربي، وعندما دخلت الفندق وسجلت حضوري سألت الموظفة عن الإنترنت – وإن كنت لا استخدمه كثيرًا في العادة – فقالت وما زلت أذكر كلماتها «أن الإنترنت أصبح مجانًا اليوم في معظم مرافق الدولة فاستخدمه كما تشاء».

استمر عملي في تلك الدولة خمسة أيام، واضطرتني الظروف لاستخدام الإنترنت عدة مرات حيث كنت أرسل بعض البريد الإلكتروني بين الفينة والأخرى ولم أكن قلقًا كثيرًا، إذ أن الإنترنت – كما قالت الموظفة – مجان.

وفي يوم المغادرة، طالبني موظف الاستقبال بدفع مبلغ من المال نظير استخدامي للإنترنت، وكان المبلغ يقدر بحوالي 10 دنانير، في الحقيقة المبلغ قليل جدًا وتافه وفي إمكاني دفعه من غير أي مشاكل، ولكن شعرت أنه تم استغفالي، فرفضت الدفع، وأوضحت للموظف أنه قد قيل لي سابقًا أن الإنترنت مجان، فكيف أدفع ؟ وهو من طرفه يحاول أن يرغمني على الدفع وأنا أرفض، فاستدعى مسؤول النوبة في تلك الفترة، واستمر الوضع كما هو، فطالبت بالاتصال بالموظفة والاستفسار منها عن هذا الموضوع، وبالفعل تم الاتصال بها وأنكرت أنها قالت إن الإنترنت مجاني.

واستمر – كما يقول صاحبي – جدلنا ورفضت رفضًا قاطعًا أن أدفع المبلغ المرصود، وفي الأخير تنازل مسؤول النوبة وقال: حسنٌ، لا بأس يمكنك الذهاب من غير دفع.

يواصل ويقول، وبعد أن تم الانتهاء من كل الإجراءات وتم تسليمي جوازي أو بالأحرى بطاقتي الذكية، قلت له: خذ هذا هو المبلغ نظير استخدامي للإنترنت فأنا لا أريد أن آخذ شيئا معي، فرفض ولكني رميت المبلغ ومشيت.

يقول صاحبي: في الحقيقة المبلغ تافه وفي استطاعتي دفعه بكل سهولة ويسر ومن غير كل هذه المشاكسة، ولكن شعرت حينذاك أنه يتم استغفالي، فأنا لست بمغفل حتى يتم الكذب عليّ، ومحاولة الاستغفال تلك يمكن أن تتم على أي شخص ولكن أنا قدر لي أن أفهم وأن احفظ كلمات الموظفة بدقة.

وتنتهي بعض من تلك الحكايات، ولكني أعرف علم اليقين أن كلا منا قد تعرض لمثل هذا الاستغفال، سواء على المستوى الفردي أو مستوى مؤسسات، وإن لم يتعرض هو فمن المؤكد أنه يعرف العديد من الأفراد الذين تعرضوا لمثل هذا الاستغفال وهذه السرقات، ونحن نسأل القانون ورجال القانون والمشرعين: لماذا لا يحمي القانون هؤلاء ؟ لماذا دائمًا المؤسسات تربح في مثل هذه المواقف ؟ هل لأن الإنسان لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية نفسه أم أن القانون ناقص ولا يرى إلا من عين واحدة؟ ثم كيف

يمكن للإنسان أن يحمي نفسه من كل هذا الاستغفال وهذا الاستعباط ؟ في الحقيقة لا أعرف، وأنا كذلك لم أسلم من مثل هذا الاستغفال، فقد تعرضت لمثل هذا الاستغفال عدة مرات ولكن بفضل من اللّه سبحانه كانت الأمور لا تسير كما يريدون.

وفي الحقيقة ليست لدي نصيحة ولكن كل الذي أريد قوله إنه من الضروري أن نتأكد من كل ورقة تقدم لك ولا تستعجل في التوقيع عليها قبل أن نتأكد من كل مضمونها، فالتوقيع بالثقة يوردك موارد الهلاك.